جمعية الدعوة الإسلامية العالمية

كلية الدعوة الإسلامية

مجلة كليّة الدعوة الإسلامية

مجلّة - إسلاميّة - ثقافيّة - جامعة - محكمة

تصدر سنويًا عن

كلية الدعوة الإسلامية

العددان الثالث والثلاثون والرابع والثلاثون

لسنة 1441 – 1442 هجرية الموافق: 2019 – 2020 ميلادية

المراسلات العقدية في الغرب الإسلامي

أبو عبد الله السنوسي وابن زكري التلمساني أنموذجا

د. عزيز أخميم
جامعة القرويين، كلية أصول الدين
تطوان - المغرب

الملخص:

عرفت بلاد الغرب الإسلامي مع حركة الفتح الإسلامي وفود عدة تيارات فكرية مذهبية عقدية تباينت تصورتها واختلفت مفاهيمها في فهم الدين مما نتج عنه جدل واسع بين هذه التيارات الفكرية، تجاوز حدود الحوار السلمي أحيانا إلى تعصب فكري وأفضى بعض الأحيان الى صدام عنيف، حسم في الأخير الشكل العقدي لبلاد الغرب الإسلامي، ويرتكز بحثي هذا على رصد الصراع الفكري العقدي بين العلماء –وخاصة بين السنوسي وابن زكري- من خلال المراسلات والمناظرات والنقاشات العلمية التي كانت بينهما.

مقدمة:

كانت المراسلات العلمية رافداً قوياً من روافد هذه النهضة الإسلامية في الغرب الإسلامي، وكان لها أثرها البالغ في توجيه الدعاة والدعوة إلى

المنهج السليم، والأسلوب القويم، في التعامل مع المدعو، وفي تصحيح بعض العقائد والأفكار المنحرفة، وفي التعليم ونشر الوعي الإسلامي بين المسلمين، وفي حل الخلافات، وبيان أسبابها وآثارها السيئة على وحدة المسلمين، ولما تمثله هذه الوسيلة من فعالية بالرد على المخالفين وتثبيت المذهب في نفوس أتباعه، فالصراع الفكري العقدي كان على أشده بين مختلف المذاهب والفرق، بعد أن توفر لها رصيد مهمّ من الإرث العقدي الكلامي فتوجه أعضاؤها إلى حسم المسائل العقدية، من خلال التماس الحجج العقلية والنقلية، عن طريق التعليم والتلقين أو عن طريق المراسلة والمناظرة أو كتابة الردود والتأليف.

وهذا النوع من المراسلات العلمية قديم في الغرب الإسلامي منذ عهود الإمبراطوريات الإسلامية فيها، كما كان الشأن في مناطق العالم الإسلامي الأخرى، لكنه على الرغم من ذلك لم يحظ إلى الآن -حسب علمي- بدراسة علمية، دعوية كانت أم تاريخية، أم تعليمية تربوية، أم غيرها.

الإشكالية:

تتمحور الإشكالية التي يطرحها البحث ونحاول الإجابة عنها في:

- ما طبيعة الصراع العقدي والفكري الرائج بين العلماء في الغرب الإسلامي عامة، وفي عصر السنوسي وابن زكري خاصة؟ وكيف ساهم هاذان العالمان في تقرير المسائل العقدية في ذلك العصر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية كان علينا أن نجيب على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الدوافع لعقد المناظرات والمراسلات في الغرب الإسلامي؟

- ما هي الدلالة التي أصبحت تمثلها المراسلات والنقاشات العقدية في الغرب الإسلامي خلال القرن التاسع الهجري.

- كيف أثرت هذه المراسلات في تطوير النقاشات العلمية، وما هي مظاهر ذلك؟

- فيمَ تمثلت اعتراضات ابن زكري على السنوسي؟

أهمية البحث:

أهمية البحث لا تخفى على الباحثين والدارسين ليس فقط من جهة منهجها الفكري العقدي فحسب، بل من جهة اعتناء علماء الغرب الإسلامي بالقضايا العقدية، أضف إلى ذلك ما يثيره الموضوع من قضايا وإشكاليات مما جعلت البحث فيه يعد مطلبا علميا من شأنه أن يكشف السر في بروز الثقافة العقدية وإرسائها في الغرب الإسلامي.

دوافع اختيار البحث:

أما عن الأسباب الداعية إلى اختيار هذا الموضوع، فهي كثيرة وحسبي أن أذكر منها ما يأتي:

- الرغبة في إبراز واقع الدرس العقدي في الغرب الإسلامي عن طريق المراسلات والمناقشات بين العلماء.

- محاولة التأصيل التاريخي لهذه المراسلات، والكشف عن جذور هذا الرافد، وبيان أثره التعليمي والدعوي.

- جهود الإمام السنوسي والإمام ابن زكري في تقرير المسائل العقدية في الغرب الإسلامي.

- أنّ الإمامين السنوسي وابن زكري من أشهر علماء الأشاعرة المتأخرين، وصاحبا المنزلة المتميزة في المدرسة الأشعرية وتأثيرهما بالغ فيمن جاء بعدهما من علمائها.

- أنهما من أشهر العلماء الذين كان لهما الأثر في حفظ تراث هذه الأمة، خاصة وأنهما من المشهود لهم بتميزهم في شتىٰ العلوم الإسلامية حيث خلفا كتبا قيمة وآثارا نافعة في مختلف العلوم أصبحت فيما بعد مصادر يرجع إليها العلماء حتىٰ عصرنا هذا.

- معرفة الدور الكبير الذي قام به هذان العالمان في إرساء الفكر العقدي في المغرب العربي وفي ربوع العالم الإسلامي ككل.

منهج البحث:

وقد حاولت خلال معالجة بحثي هذا أن نفهم دلالتها ولذلك استعملت عدة مناهج وهي: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والاستقرائي، والمنهج المقارن.

كان اعتمادي علىٰ المنهج التاريخي من خلال العودة إلىٰ المادة التاريخية المتناثرة بين أمهات المصادر والمراجع، وهذا فرض علي اتباع منهج جمع بين الاستقراء والتحليل والاستنتاج؛ للوقوف علىٰ حقيقة المراسلات العقدية وبيان دور السنوسي وابن زكري في ذلك.

أما الاستقراء فقد وظفته في تتبع بعض المراسلات العقدية الحاصلة بين الإمامين السنوسي وابن زكري وجمعها، أما المقارنة فقد وظفتها عند مقارنة استدلالات السنوسي علىٰ المسائل العقدية باستدلالات ابن زكري للوقوف علىٰ أوجه الخلاف والوفاق.

تقسيم البحث:

على أساس الإشكالية التي طرحتها بنيت خطة عمل متدرجة تضمنت مقدمة ومباحث وخاتمة.

المقدمة: تناولت فيها الإطار العام للبحث، وأسبابه والأهداف المرجوة منه، وأهميته، والمنهج المتبع فيه، وإجمال خطته، وتفصيلها.

المبحث الاول: قدمت فيه ترجمة موجزة لشخصية الإمام السنوسي، متناولا فيه اسمه ولقبه ونسبه، ومكان ولادته، ونشأته، وتلاميذه، وشيوخه، ومؤلفاته، وثناء العلماء عليه، ووفاته.

المبحث الثاني: قدمت فيه ترجمة موجزة لحياة ابن زكري، وتناولت فيه اسمه ولقبه، ومكان ولادته، ونشأته، وتلاميذه، وشيوخه، ومؤلفاته، ووفاته.

المبحث الثالث: تحدثت فيه عن دوافع عقد المناظرات وتبادل الرسائل في الغرب الإسلامي في القرن التاسع الهجري.

المبحث الرابع: خصصته للحديث عن مراسلات السنوسي وابن زكري، وقسمته إلى مطلبين:

المطلب الأول: مراسلة في إيمان المقلد.

المطلب الثاني: مراسلة في رؤية الله للمعدوم.

وخاتمة فقد تناولت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام السنوسي.

اسمه ولقبه ومذهبه ونسبه وكنيته:

هو محمد بن أبي يعقوب يوسف بن عمر بن شعيب، أبو عبد الله، السنوسي الأصل، التلمساني المولد، المالكي المذهب، الأشعري المعتقَد، والشريف الحسني النسب.

فالسنوسي نسبة إلى قبيلة بني سنوس بالمغرب. وبهذا اللقب عُرف. والشريف الحسني: نسبة لسيدنا الحسن بن عليّ رضي الله عنهما، فالشرف ثابت له بواجب الثبوت من جهة الأم، وإثبات الشرف من جهة الأم[1]، قال به جماعة من العلماء بأدلة معتبرة.

ولادته:

ذكر الشيخ الملالي في كتابه المواهب القدوسية في المناقب السنوسية أنّ الإمام السنوسي كان له من العمر عند وفاته ثلاثة وستون سنة، وحيث توفي -رحمه الله- سنة[2] (895 هـ)، فيكون مولده سنة (832هـ). بمدينة تلمسان[3] الجزائرية.

نشأته العلمية:

نشأ الإمام السنوسي ديّنا وَرِعا في رعاية والده الشيخ الصالح المبارك

(1) المواهب القدوسية في المناقب السنوسية، ص 14.

(2) ونقل ذلك أيضا التنبكتي في كفاية المحتاج (206/2).

(3) اسم تلمسان بربري هو تحريف صيغة جمع وهو تلمسان أو تلمسين بكسر التاء وسكون اللام وكسر الميم، ومفردة تلمسان، ومعناه جيب ماء أو ينبوع، فيكون معنى اسم تلمسان مدينة الينابيع، وهذا المعنى يتلاءم تماما مع إقليم تلمسان لكثرة مائها.

الزاهد العابد الأستاذ المحقق المقرئ الخاشع أبي يعقوب يوسف السنوسي الذي يعتبر أوّل شيخ له، فقد حفظ على يديه القرآن العظيم في صغره، وتهيأ بتوجيهه للترقي في معارج العلوم الشرعية والعقلية، وقد تيسر له ذلك فيما بعد، سيما بالأخوّة الفاضلة التي حظي بها، فقد كان أخوه لأمّه الشيخ علي التالوتي يصطحبه معه إلى المجالس العلمية الراقية كمجلس الشيخ الحسن أبركان، بل كان هو أيضا شيخًا له في العلوم الفقهية الخاصة، فقد نقل الملالي أن الإمام السنوسي قرأ على أخيه في صغره رسالة الشيخ الإمام أبي زيد القيرواني.

فهذه العوامل العائلية المتميزة، مع البيئة العلمية المزدهرة التي كانت عليها مدينة تلمسان، والتي اتسمت بتوافر العلماء واعتناء الدولة الزيانية بهم، يسّرت للإمام السنوسي الانطلاق باكرًا في مسيرة علمية حافلة بالتوفيق والسداد[1].

شيوخه:

تلقى الإمام السنوسي علمه على علماء أجلاء، من أبرزهم:

- أبو يعقوب يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي، وهو الشيخ الصالح المقرئ الخاشع، قرأ عليه بعض سور القرآن في صغره[2].
- أبو الحسن علي بن محمد السنوسي التالوتي الأنصاري، أخو الإمام السنوسي لأمه، حلاه الملالي بالشيخ الفقيه الحافظ المتفنن الصالح

(1) شرح المقدمات للإمام السنوسي، تحقيق نزار حمادي، ص: 10.
(2) المواهب القدوسية، ص: 14.

البركة[1].

- أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن علي القلصادي، قرأ عليه السنوسي جملة من الحساب والفرائض، وأجازه القلصادي في جميع مروياته[2].

- أبو الحجاج يوسف بن أحمد بن محمد الشريف الحسني، وهو الإمام الفقيه ،العالم المحقق، قرأ عليه السنوسي القرآن الكريم بالروايات السبع ختمتين اثنتين[3].

- أبو العباس أحمد بن عبد الله الجزائري الزواوي: وهو الفقيه الولي الصالح من مصنفاته قصيدة: «كفاية المريد في علم التوحيد»، وقد أرسلها للإمام السنوسي ليضع عليها شرحا يحل ألفاظها لحفاظها، ففعل وسمّىٰ شرحه: «المنهج السديد في شرح كفاية المريد في علم التوحيد»[4].

- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الحباك، قال عنه الملالي: «الشيخ الأجل الصالح المعدل، قرأ عليه الشيخ السنوسي كثيرا من علم الأسطرلاب، وقد ذكره الشيخ في شرح الارجوزة التي ألفها شيخه المذكور وصرح فيه بأنه شيخه ، وسمىٰ قصيدته بـ: «بغية الطلاب في علم الأسطرلاب»[5].

(1) المواهب القدوسية «(ص:20)، و«البستان «(ص: 139).
(2) «المواهب القدوسية « (ص: 18)، ونيل الابتهاج (ص: 209).
(3) المواهب القدوسية (ص:16)، وطبقات الحضيكي (617/2).
(4) ثبت الوادي آشي (ص :439).
(5) المواهب القدوسية ص: 20، والبستان ص: 222.

تلاميذه:

تلاميذ الإمام السنوسي لا يحصون كثرة، ومنه سأقتصر على بعض المبرزين منهم:

- محمد بن عمر بن إبراهيم الملالي التلمساني، وهو صاحب «المواهب القدوسية في المناقب السنوسية» الذي ترجم فيه لشيخه الإمام السنوسي، وتكلم فيه على جميع نواحي حياته العلمية والأخلاقية وغير ذلك مما لا يوجد في غيره من الكتب.
- محمد بن أبي مدين التلمساني[1]، هو الإمام الفقيه الحائز قصب السبق في المنقول والمعقول وخصوصا علم الكلام.
- محمد بن محمد بن العباس التلمساني[2]، النحوي البليغ، قال عنه ابن مريم في البستان: «أخذ عن علماء تلمسان، ولازم الإمام السنوسي»[3].
- محمد بن صعد التلمساني[4]، العالم الفاضل القدوة، له من المصنفات: «النجم الثاقب فيما للأولياء من المناقب».
- محمد بن عبد الرحمن الحوضي[5]، الفقيه الناسك، الشاعر المكثر، له:

(1) كفاية المحتاج ص: 22، وشجرة النور الزكية ص: 275 ترجمة 1024، وطبقات الحضيكي 250/1.

(2) كفاية المحتاج ص 221، وشجرة النور الزكية 276 ومعجم المؤلفين 649/3 ترجمة 15623.

(3) البستان (ص: 259).

(4) البستان ص: 251، وشجرة النور الزكية ص: 268 ترجمة 990، وكفاية المحتاج ص: 268، وطبقات الحضيكي 244/1.

(5) الأعلام 195/6، والبستان ص: 252، وكفاية المحتاج ص: 215، وطبقات الحضيكي 244/1، وشجرة النور الزكية ص: 274.

«واسطة السلوك»، وهي منظومة عقدية شرحها الإمام السنوسي بطلب منه.

مؤلفاته:

ألف الإمام السنوسي في مختلف العلوم الشرعية والعقلية، وتعدّاها إلى علوم المنطق والطب وغيرها، وهذا يدلّ دلالة واضحة على سعة علم هذا الإمام ومدى تبحّره في العلوم، ونذكر منها:

- عقيدة أهل التوحيد المخرجة بعون الله من ظلمات الجهل وربقة التقليد المرغمة بفضل الله تعالى أنفَ كل مبتدع وعنيد، وهو متنه المعروف بالعقيدة الكبرى، وهو أوّل ما صنّف في علم التوحيد.
- شرح العقيدة الكبرى المسمى بـ: «عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد.
- العقيدة الوسطى. وهي اختصار للعقيدة الكبرى مع زيادات نفيسة.
- شرح العقيدة الوسطى. وهو أيضا اختصار لشرح العقيدة الكبرى المتقدّم ذكره.
- العقيدة الصغري الشهيرة بـ: «ذات البراهين»، أو «أم البراهين».
- شرح العقيدة الصغرى.
- المقرِّب المستوفي في شرح فرائض الحَوْفِي.
- مكمِّل إكمال الإكمال»، وهو مختصر لإكمال الإكمال للشيخ الأبي على صحيح مسلم.

- شرح إيساغوجي في المنطق.

- شرح بغية الطلاب في علوم الاسطرلاب.

ثناء العلماء عليه:

حلّاه الإمام التنبكتي بقوله: «العلامة المتفنن الصالح الزاهد ولي الله»[1].

وقال في موطن آخر: «كان من أورع أهل زمانه، يبغض الاجتماع بأهل الدنيا والنظر إليهم وقربهم»[2].

وقال عنه تلميذه وخريجه الملالي: «كان من أورع أهل زمانه، يبغض الاجتماع بأهل الدنيا والنظر إليهم وقر بهم ... وأما زهده فمعلوم ضرورة عند الخلق ... يتزاحم الأطفال على تقبيل أطرافه لا ترى أحسن خلقا ولا أوسع صدرا وأكرم نفسا وأعطف قلبا وأحفظ عهدا منه ... وضع له من القبول والهيبة في القلوب ما لم ينله غيره من العلماء والزهاد، ارتحل إليه الناس يتبركون به»[3].

وفاته:

توفي -رحمه الله- يوم الأحد بعد العصر، الثامن عشر من شهر جمادى الآخرة، عام خمسة وتسعين بعد ثمان مائة (895هـ).

(1) كفاية المحتاج (ص: 445).

(2) المصدر نفسه (ص: 447).

(3) كفاية المحتاج (ص: 445-446) بتصرف.

المبحث الثاني: ترجمة موجزة للإمام ابن زكري.

اسمه ولقبه ومذهبه ونسبه وكنيته:

هو شيخ الإسلام الإمام أبو العباس أحمد بن محمد بن زكري المغراوي (نسبة إلى مغراوة وهي قبيلة عظيمة من زناتة)، المانوي (نسبة إلى بني مانو وهم من قبائل زناتة البربرية) التلمساني، (نسبة إلى مدينة تلمسان) المالكي[1]، لقب بشيخ الإسلام[2]، والحافظ[3].

ولادته:

ولد بمدينة تلمسان ما بين عامي (820هـ و 827هـ)[4]، وتوفي أبوه وتركه يتيما صغيرا فكفلته أمه، وتعلم الحياكة فاستؤجر للعمل بنصف دينار في الشهر، فرآه العلامة ابن زاغو، فأعجبه ذكاؤه، فسأله عن ولي أمره فقال أمي، فذهب إليها وتعهد بأن يعطيها في كل شهر نصف دينار وأن يفقه ولدها ويؤدبه، فرضيت، واستمر إلى أن نبغ واشتهر[5].

(1) انظر ترجمته في المصادر الآتية: الأعلام للزركلي (213) والبستان لابن مريم (38) وتاريخ الجزائر الثقافي لأبي القاسم سعد الله (85/1) وتعريف الخلف للحفناوي (42/1) وثبت الوادي آشي (418) ودرة الحجال لابن القاضي (90/1) ودوحة الناشر لابن عسكر (119) والضوء اللامع للسخاوي (303/1) وكشف الظنون لحاجي خليفة (1157/2) وشجرة النور لمحمد مخلوف (267/1) ومعجم أعلام الجزائر لعادل نويهض (159).

(2) الثبت للوادي آشي (418) والبستان لابن مريم (19).

(3) ثبت الوادي آشي (418) ونيل الابتهاج للتنبكتي (129).

(4) انظر: دراسة تحقيق كتاب غاية المرام في شرح مقدمة الإمام دراسة وتحقيق محند أودير مشنان دار التراث الجزائر ودار ابن حزم، الطبعة الأولى 1426هـ2005-م).

(5) الأعلام للزركلي (1/ 231).

شيوخه:

أخذ ابن زكري عن جملة من الشيوخ والأئمة الأعلام الذين كان لهم دور كبير في نشأته العلمية منهم:

- إبراهيم بن محمد بن علي اللنتي التازي (ت866هـ): نزيل وهران الإمام العالم العلامة، الورع الزاهد، الصالح الولي الناصح[1].

- الشيخ أبو إسحاق ابراهيم بن محمد بن محمد بن مسعود البرشاني الغرناطي: الإمام الأستاذ الخطيب المقرئ المدرس المفتي المتكلم، أحد علماء الأندلس في وقته[2].

- أحمد بن محمد بن عبد الرحمن ابن زاغو المغراوي التلمساني: فقيه عابد فرضي، من أهل تلمسان، ولد في حدود (782هـ) وتوفي سنة (845هـ)[3].

- أبو الفضل القاسم بن سعيد بن محمد التجيبي العقباني التلمساني: الفقيه الإمام الرحالة، شيخ الإسلام ومفتي الأنام، قاضي الجماعة بتلمسان، ولد سنة (768هـ) وتوفي سنة (854هـ)[4].

- أبو زيد عبد الرحمن الثعالبي (ت 875هـ): الشيخ الإمام حجة الإسلام، العالم العامل، الزاهد العابد الورع، صاحب تفسير «الجواهر الحسان»

---

(1) المواهب القدوسية، ص: 37 والبستان لابن مريم ص: 60 وتعريف الخلف برجال السلف لأبي القاسم الحفناوي ج: 2 ص: 7.

(2) ثبت الوادي آشي (156-183) ونيل الابتهاج للتنبكتي (57).

(3) البستان لابن مريم (41-43) وتعريف الخلف للحفناوي (1/46-47) والأعلام للزركلي (1/227).

(4) البستان لابن مريم (149) وشجرة النور الزكية (1/255/267).

وغيره من المصنفات المفيدة[1].

تلاميذه:

للإمام ابن زكري تلاميذ كثر وسأكتفي بذكر بعض منهم:

- أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي، المالكي، الشهير بـ»زروق» ولد سنة (846هـ)، وتوفي سنة (899 هـ)[2].

- أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن داود البلوي الوادي آشي: ويعرف أيضا بأحمد بن داود، أصله من وادي آش الأندلس، وارتحل إلى تلمسان ثم إلى المشرق، من مؤلفاته «شرح على الخزرجية» وثبته الذي فيه شيوخه توفي عام (938هـ)[3].

أبو العباس أحمد بن محمد بن مرزوق المعروف بحفيد الحفيد: وهو واحد من عائلة المرزوقيين الشهيرة بالعلم والفضل من مؤلفاته «شرح عقيدة السنوسي الصغرى»، توفي في حدود عام (930هـ)[4].

- أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي التلمساني ثم الفاسي: حامل لواء المذهب المالكي على رأس المائة التاسعة، من مؤلفاته «المعيار

(1) المواهب القدوسية في المناقب السنوسية، ص: 34، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية، 264/1، ونيل الابتهاج ص: 257 والبستان لابن مريم ص: 223.

(2) نيل الابتهاج التنبكتي (138/1 وما بعدها) والبستان لابن مريم (ص:55-62)، ودوحة الناشر (799/2-801).

(3) توشيح الديباج لبدر الدين القرافي (54-55)، وشجرة النور الزكية (273/1).

(4) البستان لابن مريم (52)، وتعريف الخلف للحفناوي (149/1)، وشجرة النور الزكية (275/1-276).

المعرب»، و«إيضاح المسالك» توفي عام (914هـ)[1].

مؤلفاته:

لقد تنوعت تآليفه حيث صنف في أصول الدين، وأصول الفقه، والحديث، والفقه، كما كانت له فتاوىٰ، ومراسلات مع علماء عصره، من هذه المؤلفات:

- «معلم الطلاب بما للأحاديث من الألقاب» في مصطلح الحديث.
- «محصل المقاصد مما به تعتبر العقائد» نظم في علم الكلام.
- « بغية الطالب شرح عقيدة ابن الحاجب».
- «غاية المرام شرح مقدمة الإمام» شرح ورقات إمام الحرمين في أصول الفقه.
- مسائل القضاء والفتيا .
- أجوبة وفتاوىٰ مختلفة.

وفاته:

توفي رحمه الله عام (899 هـ).

المبحث الثالث: دوافع عقد المناظرات والمراسلات في الغرب الإسلامي في القرن التاسع الهجري.

عرفت منطقة الغرب الإسلامي سواء تعلق الأمر بإفريقية أو تلمسان أو فاس أو الأندلس مجادلات ومناظرات مختلفة بين علماء اختلفوا في

(1) الاستقصا للناصري (165/4)، والبستان لابن مريم (53-54)، وتعريف الخلف (62/1-63).

مسائل كلامية وأخرىٰ فقهية، بدءا بمنافحات الباجي الأشعري مع ابن حزم الظاهري التي كان محورها الحرفية والغائية[1].

واستمرت المناظرات بين العلماء فكانت المراسلات –قرونا بعد ذلك– من أهم تجلياتها ثم جاء القرنان التاسع والعاشر الهجريان فبلغ الجدل أوجَهُ وقمّته إبان الازدهار المعرفي في حواضر المغرب.

وتظل المراسلات العقدية حرية ببقاء أثرها وخلود أصدائها؛ وذلك لعدم ارتباطها بأحداث مؤقتة أو نوازل ظرفية، ونرصد خلال هذا العهد مراسلات كلامية بين أحمد بن زكري والسنوسي لم تؤثر علىٰ صفاء ودهما إذ إن ابن زكري رثىٰ السنوسي بعد وفاته[2].

لقد تعددت دوافع عقد المناظرات وتبادل الرسائل بين علماء المغرب العربي في هذه الفترة، بحيث أخذت عدة أشكال تحت تأثير مجموعة من الظروف التي أحاطت بالمنطقة، وتأثر المنطقة بالأفكار المذهبية والعقدية الآتية من المشرق الإسلامي، كلها أفرزت مجموعة من الدوافع، أهمها:

- شيوع التقليد: كان التقليد سمة طاغية في مسائل العقائد، وأمور علم الكلام حتىٰ عند أولئك الذين اشتهروا في زمانهم بالمشاركة والاطلاع، فقد كانت غالبيتهم تستنكف النظر العقلي، وتقبل ما هو موجود منها تقليداً، وخير دليل علىٰ ذلك هو قلة العلماء المبرزين في هذا المجال في القرن التاسع الهجري، فقد كانت النازلة العقدية، لا تجد من يبث فيها فيضطر معه الناس إلىٰ رفعها إلىٰ فقيه متمكن بعيد، كأن تنقل من الجزائر إلىٰ المغرب

(1) انظر: مناظرات الباجي وابن حزم عبد المجيد تركي ص: 54.

(2) دوحة الناشر لمحمد بن عسكر ص: 90.

وتونس، أو من تونس إلى المغرب أو غير ذلك، أضف إلى ذلك أن الناس أقفلوا باب الاجتهاد في علوم النظر، والتوسع فيها، حتى بدا المجتمع الإسلامي هنا وكأنه يعرف انقلابا معرفيا خطيراً[1].

وقد أثبت الإمام السنوسي ذلك فقال: «ولا يستغرب في هذا الزمان الذي نحن فيه وهو آخر القرن التاسع الذي صار المعروف فيه منكراً، والمنكر معروفاً وتعذر فيه معرفة الحق لندور أهله، واتسع الخرق فيه جدا على الراقع، فلم يبق فيه للعاقل إلا التحصن بالسكوت وملازمة البيوت والرضا في معاشه بأدنى القوت»[2].

ويمكن تبرير هذا الجمود والتراجع النظري، وشيوع التقليد إلى أن عجلة التاريخ كانت تسير لغير صالح مسلمي الغرب الإسلامي، متمثلة في ضعفهم من جهة، وفي سقوط الأندلس وتداعيها جزءا جزءا في يد الإسبان إلى السقوط النهائي من جهة أخرى. وكان من نتائج هذا التراجع السياسي أن ساء تراجع آخر على المستوى الفكري، تمثل في الغفلة عن علوم النظر، وإهمالها والاكتفاء بالتقليد فيها، وبتقلص مواضيعها حتى صارت المواضيع التي يكتفي بها، ويقتصر عليها هي معرفة الصفات الإلهية الوجودية (الذاتية) والمعاني، والمعنوية، والإيمان بالنبوة والمعجزات والحشر والصراط والحوض وغيرها، ومن أجل هذا كثرت المناظرات والمراسلات العلمية بين العلماء لتوضيح بعض المسائل العلمية الغامضة أو تبادل الردود.

- انتشار التصوف: فقد انتشرت حركة المتصوفة بين جميع طبقات الشعب في هذا العصر بسبب ميل الكثير من الناس إلى الانقطاع للخلوة

(1) تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي، للأستاذ يوسف احنانة، ص 212.

(2) العقيدة الوسطى وشرحها، لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي، ص22.

والعبادة والزهد في الدنيا، بحثا عن الهدوء والاطمئنان.

فتعدد الأشياخ بمختلف الأصناف واضطر العامة إلى الاقتداء بهم[1]، فوجد أدعياء التصوف –الذين كان الكثير منهم أقرب إلى الاحتيال والتلصص منه إلى التصوف[2]– الأرض الخصبة لبلوغ مآربهم، حيث كثرت تجمعاتهم وانتشروا في مختلف أنحاء الدولة ينشرون معتقداتهم وآراءهم بمباركة ومساعدة بعض الأمراء للترويج لسمعتهم عند العامة[3].

فتنوعت الاعتقادات واستولى على العقول ركام من الخرافات[4] التي استغل أصحابها العامة باسم الدين، وتقربوا للسلطان باسم الطريق، فأقبل عليهم الناس بالرشى والقرابين وقصدهم الحكام بالعطايا والهدايا[5] فكثرت زواياهم تحت إمرة دجاجلتهم وعمّ بأسهم، وكثرت المؤلفات[6] عن الكرامات حتى اختلط أمرها بالخرافات والسحر. وبذلك وجد الغلو طريقه حتى وصل الحد إلى درجة أن ادعى بعض الأتباع في شيوخهم النبوءة[7]، بل وجد من ادعى النبوة.

فكان من الطبيعي أن يبرز في مثل هذا المجتمع المريض طائفة من العلماء والوعاظ المخلصين – وإن كانوا أقلية – مثل الإمام السنوسي وابن

(1) الإمام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد لجمال الدين بوقلي حسن، ص: 30.
(2) المصدر نفسه ص: 31.
(3) كتاب الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ص: 119.
(4) الإمام السنوسي وعلم التوحيد ص: 31.
(5) تاريخ الجزائر الثقافي 482/1.
(6) من هذه المؤلفات: النجم الثاقب لابن صعد، والبستان لابن مريم.
(7) من هؤلاء أحمد بن يوسف الهواري الواجودي (ت 927هـ/1521م).
انظر: الإمام السنوسي وعلم التوحيد ص: 31، محمد بن يوسف السنوسي وشرحه لمختصره في المنطق، تحقيق اسعيد اعليوان ص: 10.

زكري وأمثالهم لتصحيح المفاهيم للناس ودعوتهم إلى الطريق السليم عن طريق المناظرات والمراسلات والنقاشات العلمية.

- توضيح بعض المسائل العلمية الغامضة أو تبادل الردود، مثل التراسل بين محمد بن عبد الكريم المغيلي التواتي وبين ابن غازي حول مسألة اليهود[1]، وبلغ الأمر -كما ذكر ابن عسكر- أن قدم المغيلي إلى فاس ومعه أعبد له كانوا فقهاء فيما يبدو، فلما أمر المغيلي أعبده بمناظرة فقهاء فاس أنف هؤلاء من ذلك وأوغروا صدر السلطان ضده[2].

- تبادل الإجازات العلمية، والأشعار، وفي هذا المجال نرى أن الإجازات العلمية صارت تمنح بالمراسلة، كما أنها أصبحت تمنح مطلقة في كل العلوم، هذا ما جعل بعض العلماء ينتقدون منح الإجازة عن طريق المراسلة كما يفعل المشارقة، بل لابد من ملازمة الشيخ المجيز أياما وشهورا بل حتى أعواما.

- توضيح بعض المسائل العلمية الغامضة أو تبادل الردود، مثل تراسل بين أبي عبد الله محمد بن علي الخروبي الطرابلسي، وأبي عبد الله محمد ابن أحمد اليستيني، وأبي محمد عبد الله الهبطي، حول كلمة الإخلاص «لا إله إلا الله» أو ما اصطلح على تسميته نقاش الهيللة، أو كلمة التوحيد، أو الكلمة المشرفة[3].

(1) كان المغيلي يرى أن اليهود لا ذمة لهم لانتفاضها بتعلقهم بأرباب الشوكة من المسلمين، وهو ما يتنافى مع الذل والصغار المشروط في أداء الجزية، وأن نقضهم لازم لكلهم.
انظر: دوحة الناشر لابن عسكر (ت 986هـ)، ص: 130.

(2) دوحة الناشر لابن عسكر (ت 986هـ)، ص: 130 - 131.

(3) تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي ص:259.

المبحث الرابع: المراسلات بين السنوسي وابن زكري.

تمهيد:

كانت بين السنوسي وابن زكري مراسلات مهمة، دارت حول إيمان المقلد، ورؤية المعدوم، وهما فكرتان أشعريتان تفرعتا عن أصول هذا المذهب. وقد ذهب فيهما مفكرو الأشاعرة مذاهب مختلفة، لكن الأمر في مناظرة السنوسي وابن زكري سيأخذ بعداً آخر حيث سيصبح النقاش فيهما رهانا علىٰ الزعامة وتثبيت الإمامة فيه.

وقد تم التركيز علىٰ مراسلات هذين الرجلين باعتبارها نموذجاً لدواعٍ عدة، من أهمها:

أ. علاقة الرجلين ببلاد الغرب الإسلامي وتأثيرها العميق في البنية الفكرية لهذه البلاد، فعلماء تلمسان وأهل المغرب الأقصىٰ يذكرون الشيخ السنوسي ويعظمونه بالتحقيق والولاية والزهد في الدنيا، ويعظمون الشيخ ابن زكري بتبحره في العلوم واتساعه في الرواية وعلو طبقته في المنقول والمعقول، ويقولون هو علامة الوقت[1].

ب. التماثل المنهجي بين مراسلات الرجلين ومثيلتها في الغرب الإسلامي.

ج. مستوىٰ النضج الكبير لهذه المراسلات وعظيم فائدتها للباحثين.

المطلب الأول: في إيمان المقلّد.

منذ أن ترسخ المذهب الأشعري وتغلغل في بلاد الغرب الإسلامي، أخذوا ثابتا عقديا أشعريا هو اعتبار النظر العقلي واجبا عينيا علىٰ كل مكلف

(1) نظر: دوحة الناشر ص: 122.

لأنه شرط من شروط الإيمان، وبدونه لا يستقيم إيمان المرء. فكان بذلك إجماعهم على عدم جواز إيمان المقلد في العقائد، فكان من مظاهر ذلك أن ألزم أهل الحل والعقد علم الكلام الأشعري على العامة من الناس، والخاصة، وألزموهم بإعمال عقولهم في ذلك، حتى إن معظم من ألف في هذا الفن صاغ عقائده بطريقة تناسب فهم العامة وتساير مستوى إدراكهم وحفظهم لها[1].

وعندما جاء الإمام السنوسي في مرحلة عرفت فيها العقائد الأشعرية نوعا من التراجع والتقهقر، أراد أن يعيدها إلى سابق عهدها، وأن يربط حاضرها بماضيها، ويضمن الاستمرارية لها بدم جديد، فكان أول عمل قام به هو دعوته إلى نبذ التقليد في العقائد حتى يقبل الناس عليها، ويشغفوا بالاطلاع على محتوياتها، وكانت حجته في ذلك ما وقع عليه إجماع أئمة الأشاعرة من أن التقليد لا يمكن الاكتفاء به في أمور العقائد. فهو يقول: «فالذي عليه جمهور المحققين من أهل السنة كالشيخ الأشعري والأستاذ والقاضي وإمام الحرمين وغيرهم من الأئمة أنه لا يصح الاكتفاء به –أي التقليد– في العقائد الدينية، وهو الحق الذي لا شك فيه، وقد حكى غير واحد الإجماع عليه»[2].

ولما كان الأمر كذلك فإن «الذي جرت به العادة وأمر به الشرع تحصيل العلوم من طرقها المألوفة وهو الاجتهاد في النظر والتعلم من العلماء والتزام التعب في الدرس والرحلة في طلب الفوائد»[3]، وقد استدل بمجموعة من

(1) تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي ص:230.
(2) شرح العقيدة الكبرى ص:12.
(3) شرح العقيدة الكبرى ص:16.

الأحاديث مثل حديث «**اطلبوا العلم ولو بالصين**»[1]، و«**لا يستطاع العلم براحة الجسم**»[2]، كما استدل بآيات قرآنية كقوله تعالى لنبيه يحيى عليه السلام: ﴿يَٰيَحۡيَىٰ خُذِ ٱلۡكِتَٰبَ بِقُوَّةٖ﴾[3]، ثم يستطرد الإمام السنوسي في هذا السياق، في الاستدلال على ضرورة رفض التقليد في أمور العقيدة، والرد على من يقول بجوازه مع دحض أدلتهم النقلية والعقلية، التي يستندون عليها ليخلص إلى نتيجة مفادها أن المقلد في العقائد لا يضرب له في الإسلام نصيب[4].

إن هذا الموقف الذي دافع عنه الإمام السنوسي، واستعمله شعارا في بداية مشروعه العقدي لم يرق للشيخ أحمد بن زكري، فبدا له وكأنه متشدد غاية التشدد، وأن الخطأ فيه نسبة الإجماع في نبذ التقليد في العقائد إلى أئمة الأشاعرة، لأن ابن زكري يرى أنه لم يقع في مسالة التقليد أي إجماع، فالإجماع الذي يتحدث عنه الإمام السنوسي هو مجرد التباس وقع فيه مجموعة من مفكري الغرب الإسلامي ومن بينهم السنوسي، ويقول ابن زكري معبرا عن ذلك في منظومته «محصل المقاصد»:

قلت كعزو ذاك بعض الناس لمذهب الجمهور بالتباس
وإنما المنسوب للجمهور النّفيُ للتقليد في المذكور[5]

(1) هذا الحديث موضوع، ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وقال الشيخ الألباني في ضعيف الجامع: موضوع برقم 906.

(2) رواه الإمام مسلم في صحيحه، (باب أوقات الصلوات الخمس) رقم 612، وهو ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو من كلام يحيى بن أبي كثير.

(3) سورة مريم الآية 11.

(4) شرح العقيدة الكبرى ص:12.

(5) من كتاب تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي ص:231.

والمقصود ببعض الناس في هذين البيتين هو الإمام السنوسي، وما يؤكد ذلك هو الشرح الذي وضعه أحمد المنجور (ت 995هـ) على هذه المنظومة (محصل المقاصد) إذ يشير هذا الشارح في معرض شرحه لهذين البيتين، إلى أن هناك مساجلة دارت بين الرجلين، السنوسي وابن زكري حول إيمان المقلد، وأن ابن زكري هنا يعترض على معاصره السنوسي في موقفه من إيمان المقلد، إلا أن نص هذه المساجلة لم نحصل عليه كي نحدد تفاصيلها ونستطرد في الكشف عن جزئياتها، ومضامينها، لكننا في المقابل لا نعدم الإشارات إلى وجودها، وهي إشارات متضمنة في العديد من شروح السنوسي والحواشي عليها[1]، إلا أنها إشارات تقف عند حدود ذكر السجال والإشارة إليه، ولا تدخل في التفاصيل التي بإمكانها أن تقدم لنا تصورا كاملا عن طبيعة هذه المناظرة.

المطلب الثاني: في رؤية المعدوم.

رؤية المعدوم مسألة كلامية أثار حولها المتكلمون سجالات طويلة لكنها عند الإمامين السنوسي وابن زكري أخذت صبغة سجال ذي طبيعة متميزة.

وفكرة رؤية المعدوم هي فكرة قال بها أوّلَ مرة بعضُ المعتزلة، وبعض الأشاعرة حيث ذهبوا إلى أن الله يمكن أن يرى المعدوم أي الأشياء التي لم يوجدها بعد، وهي في عين العدم كأن يرى أشخاصا قبل إيجادهم مثلا.

وقد كان أصل هذه الفكرة هو الإقرار بصفة العلم الإلهي، باعتبارها مطلقة وكلية، فالله عالم بعلم مطلق وكلي، ويعلم كليات الأشياء وجزئياتها، ما وقع منها وما لم يقع وما سيقع، وهذا دليل أن الله يمكن أن يتعلق

(1) المصدر نفسه ص:232.

علمه بالمعدومات أي الأشياء التي لم توجد بعد، ولما كان الأمر كذلك، وكانت صفتا السمع والبصر قريبتين من صفة العلم أمكن أن يسحب ما قيل عن صفة العلم على صفتي السمع والبصر، فنقول إن الله يمكن أن يسمع المعدومات وأن يراها، فرؤية المعدوم إذن ممكنة بالنسبة لبعض المتكلمين الذين أقروا ببصر الله المطلق والكلي.

ولقد كان الإمام السنوسي من بين القائلين بهذه الفكرة، والمثبتين لها، والمدافعين عنها، فكتب في ذلك جوابا صغيرا لأحدهم ضمنه موقفه هذا من رؤية المعدوم، فصادف أن اطلع عليه الشيخ أحمد ابن زكري فلم يقبله، وكتب على طرته ردا صغيرا مختصرا، مفاده أن فكرة إمكانية رؤية الله للمعدوم مرفوضة لأن بها اختلالا منطقيا غير مقبول، دون أن يشير إلى مواطن هذا الاختلال، ولا سبب جعل هذه الفكرة مرفوضة غير مقبولة.

فما أن اطلع السنوسي على هذا التعليق حتى بادر إلى كتابة تعليق آخر عليه يقول فيه: «إنه لا يخفى فساد هذا الرد»[1]. وهو كما أشرنا تعليق لا يتضمن تفصيلا ولا توضيحا بقدر ما يتضمن رفضا للرد الأول وتحقيرا له ووصفه بالفساد والاختلال.

ولما توصل ابن زكري برد الإمام السنوسي غاظه الأمر فكتب على هذا الرد طرة صغيرة جاء فيها: «ومن الاختلال ما حكم به أنه اختلال، ولو أنه أنصف لجلس بين يدي ذلك القائل حتى يتبين له الاختلال، نعوذ بالله من

(1) مساجلة الإمام السنوسي والشيخ ابن زكري مخطوط وهو عبارة عن ورقات تتضمن هذا السجال بين الشخصين، من كتاب تطور المذهب الأشعري بالغرب الإسلامي ليوسف احنانة ص:233، لأنه لم يتسن لي الحصول عليه.

الآفة في المقال»[1].

وهذه دعوة ابن زكري للسنوسي على الحضور إليه كي يوضح له مواطن الاختلال المنطقي في رأيه القائل بإمكانية رؤية الله للمعدوم، وأماكن الفساد في قوله هذا، وحينما قرأ السنوسي رأي ابن زكري وصيغته هذه أحس فيه بنوع من الاحتقار لشخصه ومقامه العلمي، وفي نفس الوقت بأنانية صاحبه، إذ كيف تسمح له نفسه أن يدعوه إلى الحضور إليه وكأنه تلميذ في حاجة إلى التعلم من أستاذه. علاوة على أن الرد خال من أي برهان أو بينة، فهو مجرد كلام يدعي فيه ابن زكري أنه يملك الأدلة على اختلال كلام السنوسي، وللاطلاع عليها ما على السنوسي إلا أن يقصد صاحبه ابن زكري، ويجلس معه ليطلعه على ذلك.

وهنا يأتي الإمام السنوسي ليرد على ابن زكري فيرى أن كلامه هذا مجرد حكم بلا حجة، ودعوى بلا برهان، فوجه إليه كلاما يقول فيه: «أنت حكمت عليه بالاختلال بغير بينة، سوى ما أتيت به من الاختلال في الطرة فزدت بها اختلالا إلى اختلال»[2].

والحال أن ابن زكري لم يورد في رده دليلا ولا حجة، تزكي دعواه في أن في كلام السنوسي اختلالا بالفعل، وكل ما فعله هو وصف كلامه بالاختلال وهي في نظر الإمام السنوسي مجرد دعوى من الدعاوي «والدعاوي لا تثبت إلا بالبينات لا بمجرد قول المدعي»[3].

(1) تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي ص:233.

(2) المصدر نفسه ص:234.

(3) تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي ص:234، وكلام الإمام السنوسي هذا فيه إشارة إلى الحديث الحسن الذي يقول فيه الرسول صلى الله عليه وسلم: «**لو يعطى الناس بدعواهم=**

ويزيد الإمام السنوسي في رده ملاحظا علىٰ ابن زكري أنه يبدو أنانيا، معتدًّا بنفسه غاية الاعتداد، ومبالغا في ذلك إلىٰ أقصىٰ الحدود، فكونه يدعو السنوسي إلىٰ الحضور بين يديه كي يوضح له مواطن الاختلال هو نوع من الإعلاء من شأن النفس، وادعاء الفضل والمعرفة. وهذا شيء في نظر السنوسي «إنما يعرفه الإنسان، ويقرره له غيره لا هو، إذ أهل الفضل براء من مدح أنفسهم وتزكيتها، لاسيما مثل الهوس الذي أنت فيه، ولا حول ولا قوة إلا بالله»[1].

فالسنوسي إذن يوضح لابن زكري أن كلامه هذا يتضمن عيوبا معرفية، وأخرىٰ أخلاقية، في حين أنه لا يتضمن ردا وتوضيحا لفساد ما ادعاه من فساد الرأي واختلاله، فكان علىٰ ابن زكري أن يبرهن ويبين ما ادعاه من الاختلال في رأي السنوسي ورماه به.

وما إن وصل هذا الرد إلىٰ ابن زكري حتىٰ كتب عليه طرة تتضمن رداً يبدو فيه نوع من البرهنة والتوضيح، فهو يرىٰ أن ما رآه السنوسي في رده السابق فساداً هو الفساد، فالسنوسي يقول بصحة رؤية المعدوم الممكن وفي ذلك فساد واختلال، إذ «لو كان له أدنىٰ تمييز لعلوم ما يلزم من صحة رؤية المعدوم الممكن، ولا يقوله عاقل، فهذه فضيحة نعوذ بالله من الجهل مركبه وبسيطه»[2].

ويستمر ابن زكري في ذكر الدواعي التي جعلته يحكم بفساد واختلال

= لادَّعى رجال أموال قوم ودماءهم لكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر» رواه البيهقي وغيره.

(1) المصدر نفسه ص:234.

(2) المصدر نفسه ص:235.

الرأي القائل بصحة رؤية الله للمعدوم الممكن، ذلك أنه يرىٰ هذه الفكرة في الأصل معتزلية لزمت المعتزلة نتيجة قولهم بقدم العالم، ومعيارهم في إثبات ذلك هو الصحة، وليس الوقوع الحقيقي، فقد تحققت الحقائق في العدم، وهو ما يسمىٰ عند بعضهم بمشيئة المعدوم[1]. فعند القائلين إذن بإمكانية رؤية الله للمعدوم فإنه يكفي الإمكان لكي يصح وجود أو رؤية الشيء، ولا يلزم الوجود القطعي لذلك.

لكن ابن زكري يشدد اللهجة في رفض القول بإمكانية رؤية المعدوم، معتبرا إياه فاسدا فساداً مطلقا، لأن الرؤية عنده لا تصح إلا لما هو موجود بالحقيقة والقطع، أما ما عداه فلا تصح رؤيته بتاتا.

وعلىٰ إثر هذا الرد كتب السنوسي جوابا مفصلا بعض الشيء، قام فيه بتحليل رد ابن زكري جملة جملة، وإبراز ضعف اعتراضه عليه. وقد انطلق السنوسي أولا من إبطال الإلزام الذي ألزمه ابن زكري في رده السابق، حينما فهم منه أن الإمكان هو علة لصحة الرؤية، أعني رؤية الممكن ورؤية كل ممكن. فهذا الإلزام في نظر السنوسي باطل غير صحيح، لأنه لو كان كذلك، لكان يلزم عن صحة الرؤية وقوعها، وهذا غير واقع، «ألا ترىٰ أن كثيرا من الموجودات تصح رؤيتنا لها إجماعا بيننا وبينكم، ومع ذلك لم تقع رؤيتنا لها لمانع من وقوع رؤيتها أو تخلف شرط له»[2].

فالرؤية إذن التي يقصدها الإمام السنوسي هي الرؤية التي تكون ممكنة إذا توفرت شروطها، ولم يوجد مانع من موانعها، ولما كان الوجود شرطا أساسيا في رؤية الشيء فإن المعدوم لا يمكن أن يكون مرئيا بالفعل، إلا إذا

(1) تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي ص:235.
(2) المصدر نفسه ص:235.

تحقق له شرط الوجود لكن مجال الحديث هنا هو الإمكان فقط، وليس الحدوث بالفعل. فرؤية المعدوم إذن تظل ممكنة لأن «الإمكان بسبب احتياج الممكن إلى الفاعل، لكن شرط وقوع ذلك في الخارج الحدوث»[1].

أما أن يكون المعدوم حال كونه معدوما صحيح الرؤية، فهذا ما ينفيه السنوسي نفسه، ويرد على ابن زكري فهمه ذلك، فالمعدوم إذن يكون ممكن الوجود، ولا تتحقق رؤيته بالفعل، إلا إذا تحقق له شرط الوجود. ويتابع السنوسي رده هذا على ابن زكري، وإبراز هفوات اعتراضه الفكرية والمنطقية، فالفكرة التي يدافع عنها الإمام السنوسي هنا هي فكرة عامة ومطلقة، ومفادها «أن كل ممكن من حيث إنه ممكن تصح رؤيته، موجودا كان أو معدوما، الموجود بلا شرط، والمعدوم بشرط الوجود»[2].

ثم إنه إذا كانت قدرة الله مطلقة في إيجاد كل ممكن وإن كان معدوما، فإن باب الإمكانية يظل مفتوحا على كل ممكن بدون استثناء وعليه فيكون «الإمكان هو السبب في رؤية الكل، لكن وقوعها موقوف على الوجود»[3].

وحتى يفصل الإمام السنوسي موقفه هذا من إمكان رؤية الله للمعدوم، وحتى يرد على إلزام ابن زكري، رأى أن هناك ثلاثة افتراضات حول مسألة رؤية المعدوم وهي:

الافتراض الأول: وهو القائل بصحة رؤية المعدوم بدون قيد ولا شرط، وفي هذه الحال يقول السنوسي بمنع الملازمة، إذ لا يمكن أن تثبت رؤية المعدوم بإطلاق، إذ لابد في ذلك من توافر شرط الوجود من جهة. ومن

(1) تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي، ص:236.
(2) المصدر نفسه ص:236.
(3) المصدر نفسه ص: 236.

جهة أخرىٰ أن يكون مراداً لله. صحيح أن قدرة الله مطلقة، لكنها تتوقف علىٰ تعلق الموجود الممكن بالإرادة الإلهية «ألا ترىٰ أن مطلق الممكن يصح أن يقع بقدرة الله تعالىٰ، ومع ذلك إذا اعتبرته مقيدا بحال كونه معدوما أو غير مراد وقوعه لله تعالىٰ، لم يصح حينئذ وقوعه مع الاتصاف بهذين القيدين»[1].

الافتراض الثاني: وهو القائل بصحة رؤية المعدوم لكن بشرط وقيد، وهو أن تكون الرؤية مع قيد العدم، أي أن تكون إمكانية رؤيته وهو في حال العدم، ففي هذه الحال يرىٰ السنوسي أنه «لم تصح رؤيته مع القيد الفرضي»[2] أي مع وجود هذا القيد، ولكن هذا لا يعني أنه لن يكون هناك إمكانية رؤيته، بل إن هذه الإمكانية تظل مطلقة، ونفس الشأن بالنسبة لحال كونه غير مراد الله، فهذا القيد كذلك لا يعني أنه لن يصح وقوع كل ممكن، فما دامت قدرة الله مطلقة، فكل شيء يظل ممكنا إمكانية مطلقة، سواء أكان مقيدا بقيد أو غير مقيد أو كان مرادا لله أو غير مراد.

الافتراض الثالث: وهو القائل بصحة رؤية المعدوم في حال كونه غير مقيد بقيد العدم، وإنما هو مقيد بالوجود، وفي هذه الحال يسلم السنوسي بالملازمة المنطقية ويقبلها، وتكون النتيجة العامة هي أن رؤية الله للمعدوم تصح حين يتوافر لديه قيد الوجود وينتفي قيد العدم[3].

وهكذا يتأكد لنا أن الإمام السنوسي ظل متمسكا بموقفه في رؤية المعدوم، وعمل علىٰ الدفاع عنه وتأكيده رغم محاولات الشيخ ابن زكري بردها وتضعيفها.

(1) تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي، ص:236.
(2) المصدر نفسه ص: 237.
(3) البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان ص: 41.

وعليه فإن هذه الشذرات من المساجلة تكون قد قدمت لنا السنوسي في صورة المنتصر على خصمه ابن زكري، وقد قدمت هذا الأخير في صورة المجادل المُفْحَم، العاجز عن مسايرة النقاش ومتابعته، وهذا لا يحط من قيمة ابن زكري ولا يقلل من أهميته، فقد حكي أنه لما وضع أحمد ابن زكري منظومة في العقائد «محصل المقاصد» جاء أحدهم إلى الشيخ السنوسي وطلب منه أن يضع شرحا عليه، فاعتذر عن ذلك بقوله «لا يقدر على شرح هذا إلا مؤلفه»[1].

والمتمعن في هذه المساجلة يتبين له حدة اللهجة التي صاحبتها، وحرارة النقاش فيها، وذلك باستعمال الكلمات والتعابير النابية والجارحة، تتكرر في غير ما موضع من الطرفين مثل: الاختلال- الآفة في المقال- الهوس- سخيف العقل- التهاتر- الخلط- التخليط- لا يفوه به من له أدنى مشاركة في المعقول- من لا عقل له- العماية- الفهم الركيك- الغيبة عن العقل- الزعم الفاسد- عظيم الهوس- الفضيحة... وهذه الكلمات والتعابير تنطق بالشهادة الواحدة على أن المنافسة بين الرجلين كانت في قمة حرارتها، فكان كل واحد منهما يسعى بشتى الوسائل ومختلف الطرق إلى إثبات دعواه حتى ولو كان عن طريق الكلام الرخيص، ووصف الخصم بأحقر الأوصاف وأخسها، لأن المهم بالنسبة إليهما هو أن تسود وجهة نظر واحد منهما وتسيطر، وأن يفحم أحدهما الآخر ليؤكد لنفسه الهيمنة والرياسة في هذا المجال، وفعلا فقد أكدت المساجلة -كما وصلتنا- أن الرياسة آلت في النهاية إلى الإمام السنوسي في أمور العقيدة في هذه الفترة في الغرب الإسلامي، وأكدت أن أخذ الإمامة في فترة كهذه في أمور العقائد لم يكن

(1) دوحة الناشر لابن عسكر، ص: 120.

بالأمر الهين، فقد حفت حوله الصعوبات، واعترضته اعتراضات من لدن مفكرين أفذاذ، أمثال ابن زكري، فلم يكن الطريق إليها سهلا، ولا كانت الرياسة في هذا العصر شيئا قريب المنال وسهل الوصول[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك نصوصًا أخرى تشير إلى أن بين الإمام السنوسي والشيخ أحمد بن زكري ردودا وتعليقات ونزاعات ومشاحنات غير التي ذكرنا –في عدة مسائل تبقى غامضة ولا تكشف في الأمر غوامضه– وذلك لشح المصادر التي تمدنا عن ظروف هذه المنازعات، وشروطها وملابساتها.

خاتمة:

وقبل أن يحطّ القلمُ رحالَه بعد هذه الرحلة، لا مناص قبل ذلك من تسجيل بعض النتائج التي وصلت إليها من خلال هذا البحث.

ويمكن أن ألخّص ذلك في النقاط الآتية:

– يعد ابن زكري والسنوسي من أهم أعلام العقيدة في الغرب الإسلامي الذين أثروا الوضع الثقافي عامة والمجال الكلامي خاصة خلال القرن 9 هـ – 15م، بكل سمات التراجع السياسي والاجتماعي والثقافي التي عرفها العصر.

– أن مناظرات السنوسي وابن زكري دُونت في مرحمة الهيمنة السنوسية، وهو ما يؤكد إمامة السنوسي في ميدان علم الكلام الأشعري ودوره الكبير في النهوض بالعقيدة الأشعرية، و الحفاظ عليها عقيدة رسمية للبلاد ولكن

(1) تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي ص: 239.

في نفس الوقت لا يمكن التقليل من أهمية أحمد ابن زكري في هذا الميدان ووضعه منظومة في العقائد، ولهذا نجد جل المؤرخين يثنون على كليهما :

وممن شهد لهما بالفضل الشيخ الورتيلاني (ت: 1193هـ - 1779م) الذي قال في رحلته: «زرت خلوة الشيخ سيدي مدين غوث وزرت معه الشيخ السنوسي وابن زكري وهؤلاء كلهم مؤلفون نفعنا الله بجميعهم».[1]

أما ابن عسكر فكان رأيه بقوله: «فعلماء تلمسان يذكرون الشيخ السنوسي ويعظمونه بالتحقيق والولاية والزهد في الدنيا، ويعظمون الشيخ ابن زكري بتبحره في العلوم واتساعه في الرواية، وعلو طبقاته في المنقول والمعقول ويقولون هو علامة الوقت»[2].

- أن أهم ما كشفته مناظرات السنوسي وابن زكري هو:

+ طموح السنوسي إلى التجديد كما أنها كشفت كذلك عن أمر آخر هو انتعاش المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي، إذ اشتهر كثير من معارضي السنوسي بإعمال النظر دفاعا عن الأصول السلفية.

+ إجماع متكلمي العصر على توجيه سهام النقد إلى طريقة المتأخرين من أصحابهم مثل الرازي (ت 606هـ)، والبيضاوي (ت 685هـ)، الذين يدعون للعودة إلى أصول المذهب كما سطرها أبو الحسن الأشعري.

+ المنافسة القوية بين الإمامين – ابن زكري والسنوسي – حول ريادة علم العقائد في هذا العصر.

(1) نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، للحسن بن محمد الورتيلاني، 1/21.
(2) دوحة الناشر ص: 122.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للشيخ أبي العباس بن خالد الناصري، تحقيق وتعليق ولدي المؤلف: الأستاذ جعفر الناصري، والأستاذ محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء- المغرب، سنة 1955م.
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة يناير 1979م.
- الإمام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد لجمال الدين بوقلي حسن، المؤسسة الوطنية للكتاب/ الجزائر.
- الإمام بن يوسف السنوسي وشرحه لمختصره في المنطق، تحقيق اسعيد عليوان.
- البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان» للشيخ الإمام ابن مريم الملبتي التلمساني، المطبعة التعالبية - الجزائر- سنة 1326هـ/1908م.
- تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر الهجري (16 – 20م) لأبي القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر.
- تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي، للأستاذ يوسف احنانة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية الطبعة الثانية سنة 1428هـ/2007م.
- تعريف الخلف برجال السلف، لأبي قاسم محمد الحفناوي، طبع بمطبعة بيير فونتانة الشرقية في الجزائر، سنة 1334هـ/1906م.
- ثبث أبي جعفر أحمد بن علي البلوي آشي (ت938هـ/1532م)، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الله العمراني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى سنة 1403هـ/1983م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، للشيخ محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- شرح السنوسية الكبرى المسمى عمدة أهل التوفيق والتسديد، للإمام أبي عبد الله السنوسي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح عبد الله بركة، دار القلم – الكويت.
- دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، لمحمد بن عسكر الحسيني الشفشاوني، تحقيق محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة، الرباط- المغرب سنة 1976م.
- صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسبوري، تصحيح وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر، سنة 1403هـ/1983م.
- طبقات أو مناقب الحضيكي، لمحمد بن أحمد بن عبد الله السوسي الحضيكي (ت1189هـ /1775م)، طبع بالمطبعة العربية، الدار البيضاء - المغرب.
- العقيدة الوسطى وشرحها، لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي، تحقيق يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 2006م.
- غاية المرام في شرح مقدمة الإمام، دراسة وتحقيق محند أودير مشنان دار التراث الجزائر ودار ابن حزم، الطبعة الأولى 1426هـ-2005م).
- كتاب الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور.
- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، لحمد بابا التنبكتي، دراسة وتحقيق الأستاذ محمد مطيع، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المملكة المغربية سنة 1421هـ/2002م.
- معجم أعلام الجزائر، لعادل نويهض، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت- لبنان سنة 1971م.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، الناشر مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المواهب القدوسية في المناقب السنوسية، للشيخ الملالي، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم 619.

- الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمان محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة 1386هـ.
- نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، للحسن بن محمد الورتيلاني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى 1429هـ ـ 2008م.
- نشر المثاني للشيخ القادري، تحقيق محمد حجي وأحمد توفيق ، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر الرباط- المغرب، سنة 1977م.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس- ليبيا، الطبعة الأولى 1398هـ/1989م.